تونس في 12 فيفري 2018

مجلس نواب الشعب
الواردات
رمز الإدارة ... ع ... 3 عدد 306

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي الى السيد وزير التجارة

تحية طيبة.

النائب : مبروك الحريزي.

السؤال :

"ماهو تقييمكم العام لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الموقع في 1995 من حيث مدى استفادة النسيج الاقتصادي الوطني؟ و ماهي الآليات التنسيقية التي وضعتها الحكومة لتحضير التفاوض في اتفاقية التبادل الحر و المعمق المعروفة اختصارا باسم " أليكا" وذلك على مستوى حكومي أو فيما يخص مختلف الهياكل و المنظمات المعنية؟

مبروك الحريزي

2018 مارس 23

الجمهورية التونسية

وزارة االتجارة

122

من وزير التجارة

الى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: إجابة وزارة التجارة حول ثلاثة أسئلة كتابية.

المرجع : مراسلتكم عدد 375 بتاريخ 23 فيفري 2018 .

أتشرف بموافاتكم طي هذا بأجوبة وزارة التجارة حول ثلاث أسئلة كتابية موضوع مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والتي تقدما بها النائبين المحترمين السيد المبروك الحريزي (سؤال وحيد) والسيد نزار عمامي.

والسلام

وزير التجارة

الياهي

مجلس نواب الشعب
المصادقات
27 مارس 2018
رمز الإدارة ..... ع 27

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة

عناصر الإجابة حول السؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة حول "ما هو تقييمكم العام لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الموقع في 1995 من حيث مدى استفادة النسيج الإقتصادي الوطني ؟ وما هي الآليات التنسيقية التي وضعتها الحكومة لتحضير التفاوض في اتفاقية التبادل الحر والمعمق المعروفة اختصارا باسم "أليكا" وذلك على مستوى حكومي أو فيما يخصّ مختلف الهياكل والمنظمات المعنية ؟"

شكرا للسيد النائب المحترم الذي تقدم بالسؤال.

أولا، بخصوص تقييم إتفاق الشراكة المبرم سنة 1995 بين تونس و الإتحاد الأوروبي:

أبرمت تونس إتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تبادل حر مع الإتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 ودخلت حيز التنفيذ في غرة جانفي 1996 حيث إستفادت المنتوجات التونسية منذ هذا التاريخ بالإعفاء التام من المعاليم الديوانية، فيما تمّ تفكيك المعاليم الديوانية على المنتوجات الأوروبية وفق أربع قوائم خلال فترة إنتقالية بـــ 12 سنة من 1996 إلى 2008. و بالتالي فإنّ الإعفاء الكلي للمنتوجات الأوروبية كان في غرة جانفي 2008.

ويشمل هذا الإتفاق المنتوجات الصناعية بإستثناء قائمة سلبية من المنتوجات الحسّاسة. كما لا يشمل التبادل الحر المنتوجات الفلاحية أو الصناعات الغذائية التي تمّ تخصيصها ببعض الإمتيازات بموجب بروتوكول فلاحي تمّ إبرامه سنة 2000 وهو الذي يمكّن بلادنا اليوم من تصدير حصص سنوية في عديد المنتوجات على غرار حصة بـــ56.6 ألف طن من زيت الزيتون و35 ألف طن من القوارص وعدد هامّ من منتوجات الخضر و الغلال وفق روزنامة سنوية.

وقد شهدت المبادلات التجارية (تجدون رفقة هذا جدول حول تطور المبادلات التجارية منذ سنة 1995) منذ إبرام الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي أي بعد 21 سنة تطورا إيجابيا متواصلا على مستوى الصادرات بمعدل سنوي يبلغ 9.12% مقابل تطور على مستوى الواردات بمعدل سنوي في حدود 8.02% وهو ما إنعكس على نسبة التغطية التي إرتفعت بـــ20 نقطة من 75% سنة 1995 إلى 95% سنة 2017. كما مكّن هذا التطور من المحافظة على حجم صادرات نحو الإتحاد الأوروبي في حدود 75% من جملة الصادرات التونسية مقابل تراجع حجم الواردات من 71% من جملة الواردات التونسية سنة 1995 إلى نسبة 54% سنة 2017.

كما تراجعت نسبة مساهمة الإتحاد الأوروبي في العجز التجاري لتونس بشكل كبير منذ إبرام إتفاق الشراكة، حيث كانت مساهمة بلدان الإتحاد الأوروبي سنة 1996 بـــ52% من العجز التجاري لتتقلص هذه النسبة إلى 9% من العجز التجاري في سنة2017. وهي نسبة تعود بالأساس إلى تفاقم العجز التجاري خلال السنتين الأخيرتين مع إيطاليا بحكم تراجع صادرات زيت الزيتون حيث أنّ العجز التجاري مع إيطاليا مثّل13.6% من عجز الميزان التجاري

لسنة 2017، إلى جانب مساهمة تركيا بـــ12% في هذا العجز والصين بـــ28.4% و بـــ7% مع روسيا (مع الإشارة إلى أنّ العجز التجاري مع روسيا متأت أساسا من المواد الأولية).

ويسجّل الميزان التجاري فائضا تجاريا مع عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي، من ذلك خاصة الشريك التجاري الأول لبلادنا فرنسا وكذلك تشيكيا بنسبة تغطية تتجاوز 140%. كما تمّ يسجل فائض مع بريطانيا وهولندا وبولونيا وقبرص وليكسنبورغ، إلى جانب نسبة تغطية متوازنة في حدود 100% مع ألمانيا ثالث شريك تجاري.

وتتكوّن الصادرات التونسية نحو بلدان الإتحاد الأوروبي بالأساس من منتوجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية (45%) والنسيج والملابس (27%) والمنتوجات الفلاحية والفلاحية المصنعة (6.5%)، في حين تمثّل الصناعات الميكانيكية والكهربائية 22% من الواردات التونسية والصناعات المختلفة 22.5% ومعدّات النقل 10.5% ومستلزمات النسيج والملابس 14.6% والمنتوجات الفلاحية والفلاحية المصنعة 5.5%.

أمّا على مستوى النقائص فتتمثّل أساسا في انحصار 80% من الصادرات التونسية نحو الإتحاد الأوروبي تقريبا على ثلاثة بلدان وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا، كما أنّ حصّة الصادرات التونسية من واردات السوق الأوروبية نسبتها قابلة للتحسين.

وتساهم دول الإتحاد الأوروبي في نسبة هامة من الصادرات ضمن نظام التصدير الكلّي بإعتبار حجم الإستثمارات الأوروبية في تونس و التي تمثل 87.3% من جملة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك أنّ من جملة 3410 مؤسسة أجنبية منتصبة في بلادنا تعود جنسية 2979 مؤسسة منها إلى دول الإتحاد الأوروبي وخاصّة فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا.

علاوة على ما تقدّم، تجدر الإشارة إلى أنّ الاتفاق المذكور مكّن من :

- تمويل برنامج تأهيل الصناعة،
- تحديث التشاريع الاقتصادية والفنية ومقاربتها مع التشريع الأوروبي والمعايير الدولية،
- تطوير شبكة المخابر والبنية الصناعية وبرامج الجودة والاعتماد في إطار تأهيلها ومواءمتها للمعايير الأوروبية،

وفي المقابل، أدّى تحرير التجارة الخارجية بصفة عامّة ومع الشريك الأوروبي بصفة خاصّة إلى تقليص الحماية عن بعض الصناعات ذات قيمة مضافة ضعيفة والمستندة لنظام إحلال الواردات أكثر منه لمبدأ الجدوى الاقتصادية وتقلص نشاطها (تعبئة العطور ومواد التجميل،....).

في المحصلة، وبالنظر إلى إختلاف الآراء والمقاربات في تقييم إنعكاسات إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي فقد تمّ الشروع في إنجاز دراسة لتقييم اتفاق الشراكة المبرم سنة 1995 بين تونس والاتحاد الأوروبي، وقد تمّ على مستوى وزارة التجارة تكوين لجنة لإعداد هذه الدراسة تتكوّن من ممثلين عن وزارات التجارة والصناعة والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والتنمية والإستثمار والتعاون الدولي والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

وتحرص وزارة التجارة على أن تتميز هذه الدراسة التي سيتمّ تمويلها من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات (PDE III) بالإستقلالية والحياد في تقييم إتفاق الشراكة والعلاقات الإقتصادية

والتجارية بين تونس والإتحاد الأوروبي حتّى تساهم في المساعدة على إنجاح المفاوضات التونسية الأوروبية لإبرام إتفاق تبادل حر معمق وشامل. وستمكّن هذه الدراسة من تقييم نتائج اتفاق الشراكة على مستوى المؤشرات الكلية للإقتصاد على غرار تطور الإنتاج والإنتاجية وتطور نسق النمو والتضخم والمبادلات التجارية والميزان التجاري وميزان الدفوعات ومدى تطور وتأهيل النسيج الصناعي والقدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وتطور الاستثمار والاستهلاك بالسوق الداخلية.

ثانيا، بخصوص "الآليات التنسيقية التي وضعتها الحكومة لتحضير التفاوض في اتفاقية التبادل الحر المعمّق والشامل المعروفة اختصارا بإسم "أليكا"، وذلك على مستوى حكومي أو فيما يخص مختلف الهياكل والمنظمات المعنية".

شرعت تونس في إرساء مرحلة جديدة من التعاون مع الاتحاد الأوروبي يقوم على الارتقـــاء بالعلاقـــات الثنائيـــة إلى مرتبة الشريك المميز وفق خطة العمل للشراكة المميزة 2013-2017 والتي ترتكز في جانبها الاقتصادي بالأساس على إبرام اتفاقية من الجيل الجديد تتمثّل في اتفاق التبادل الحر المعمّق والشامل الذي يفترض أن يؤسس لفضاء اقتصادي مشترك.

ويندرج مشروع اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي ضمن مسار التطور الطبيعي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي بعد استكمالها لإرساء منطقة التبادل الحر للمنتوجات الصناعية في جوانبها التعريفية منذ جانفي 2008.

وقد مرّ مسار المحادثات بين الطرفين حول هذا الإتفاق، بمرحلتين:

- مرحلة الإعداد والمشاورات الأولية (2012 – 2015) لما قبل التفاوض الرسمي،
- مرحلة التفاوض الرسمي التي أعلن عن إنطلاقها يوم 13 أكتوبر 2015 بتونس من دون تحديد سقف زمني لهذه المفاوضات.

أمّا فيما يتعلق بالجانب المؤسسي الوطني لإدارة الحوار مع الاتحاد الأوروبي، فإنّه أعتمد مقاربة تضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية، مستفيدا في ذلك من التجربة السابقة الحاصلة في إدارة مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك في متابعة العلاقات مع الإتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء التجاريين.

وقد شهدت إدارة الحوار مع الجانب الأوروبي تطورا كالآتي:

- **خلال الفترة الإعدادية (2012 – 2015)**: قبل الشروع في المفاوضات الرسمية، تولّت وزارة التجارة الإشراف على ملف المفاوضات المتعلقة بمشروع إتفاق التبادل الحر المعمق والشامل بين تونس والإتحاد الأوروبي في إطار لجنة وطنية برئاسة وزير التجارة وعضوية ممثلين قارين عن الوزارات والهياكل المعنية وذلك بمقتضى مقرر رئيس الحكومة بتاريخ 30 ماي 2013. كما تولّت اللجنة

الوطنية تكوين عشرة فرق عمل قطاعية مختصة لدراسة المقترحات الأوروبية وهي تتعلق بالمنافسة ودعم الدولة والمنتوجات الفلاحية والصفقات العمومية والشفافية والخدمات والاستثمار وتسهيل التجارة والإجراءات الديوانية والإجراءات الصحية والصحة النباتية والحواجز الفنية للتجارة وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الدفاع التجاري، التنمية المستديمة....

- **يوم 13 أكتوبر 2015 بتونس**: أعلن وزير التجارة صحبة السيدة "Cecilia Malmström" المفوضة الأوروبية للتجارة عن الشروع الرسمي في المفاوضات المتعلقة باتـــفاق التبادل الحر المعمق والشامل بين تونس و الإتحاد الأوروبي.

- **بتاريخ 08 أكتوبر 2015**: تمّ خلال جلسة العمل الوزارية المنعقدة في هذا التاريخ، تكليف المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الإقتصادية بالإشراف على مسار هذه المفاوضات كما تمّ تشكيل لجنة قيادة وزارية تضمّ خمس وزراء (الشؤون الخارجية والتجارة والصناعة والمالية والتنمية والتعاون الدولي) إلى جانب مستشار رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الإقتصادية. وقد أقرّت لجنة القيادة الوزارية خلال أولى إجتماعاتها إحداث وحدة فنية حسب الأهداف صلب رئاسة الحكومة لمتابعة إعداد وتنسيق المفاوضات التونسية الأوروبية حول مشروع إتفاق التبادل الحر المعمق والشامل. وتمّ إحداث هذه الوحدة الفنية بمقتضى أمر حكومي بتاريخ 08 أفريل 2016 والذي نصّ كذلك على تشكيل لجنة قيادة وزارية تتولى متابعة المفاوضات بين تونس والإتحاد الأوروبي.

- **في الأول من فيفري 2017**: تمّ بمقتضى قرار من رئيس الحكومة صادر بهذا التاريخ، تحديد تركيبة لجنة القيادة الوزارية الخاصّة بالمفاوضات بين تونس والإتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل، ويرأس هذه اللجنة رئيس الحكومة أو من ينوبه إلى جانب 09 أعضاء:

  - ✓ الوزير المكلف بالشؤون الخارجية أو من ينوبه (عضو)،
  - ✓ الوزير المكلف بالعدل أو من ينوبه (عضو)،
  - ✓ الوزير المكلف بالتنمية والاستثمار والتعاون الدولي أو من ينوبه (عضو)،
  - ✓ الوزير المكلف بالمالية أو من ينوبه (عضو)،
  - ✓ الوزير المكلف بالصناعة والتجارة أو من ينوبه (عضو)،
  - ✓ الوزير المكلف بالطاقة أو من ينوبه (عضو)،
  - ✓ الوزير المكلف بالفلاحة أو من ينوبه (عضو)،
  - ✓ الوزير المكلف بالعلاقة مع المجتمع المدني أو من ينوبه (عضو)،
  - ✓ محافظ البنك المركزي التونسي أو من ينوبه (عضو).

- وقد باشرت الوحدة فنية حسب الأهداف لمتابعة إعداد وتنسيق المفاوضات التونسية الأوروبية أعمالها بما في ذلك الإشراف على فرق العمل القطاعية العشر المحدثة منذ 2013، وإعداد ومتابعة المفاوضات وملفات لجنة القيادة الوزارية.

- كما قامت الوحدة عقد لقاءات موسّعة مع منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والجهوي لاستطلاع آرائه وتشريكه في ضبط الرؤية والانتظارات التونسية حول هذا الاتفاق. كما تمّ إحداث موقع واب خاصّ بالاستعدادات للمفاوضات حول اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي يتضمّن مختلف الوثائق والمواعيد والمعطيات، إلى جانب منح إمكانية للمشاركين لتدوين استفساراتهم ومقترحاتهم.

- وتشكّل المجالس الإستشارية كالمجلس الوطني للخدمات والمجلس الوطني للتجارة الخارجية إطارا لمناقشة مختلف الجوانب ذات الصلة بتداعيات التحرير على القطاعات المذكورة.

- **في نوفمبر 2017**: تمّ تكليف السيد هشام بن أحمد كاتب الدولة المكلّف بالتجارة الخارجية كمفاوض رئيس للإشراف على المفاوضات بين تونس والإتحاد الأوروبي بخصوص إتفاق التبادل الحرّ المعمق والشامل.

ويحوصل الرسم البياني التالي الهيكلة المؤسّسية الحاليّة لإدارة الحوار والتفاوض مع الإتحاد الأوروبي:

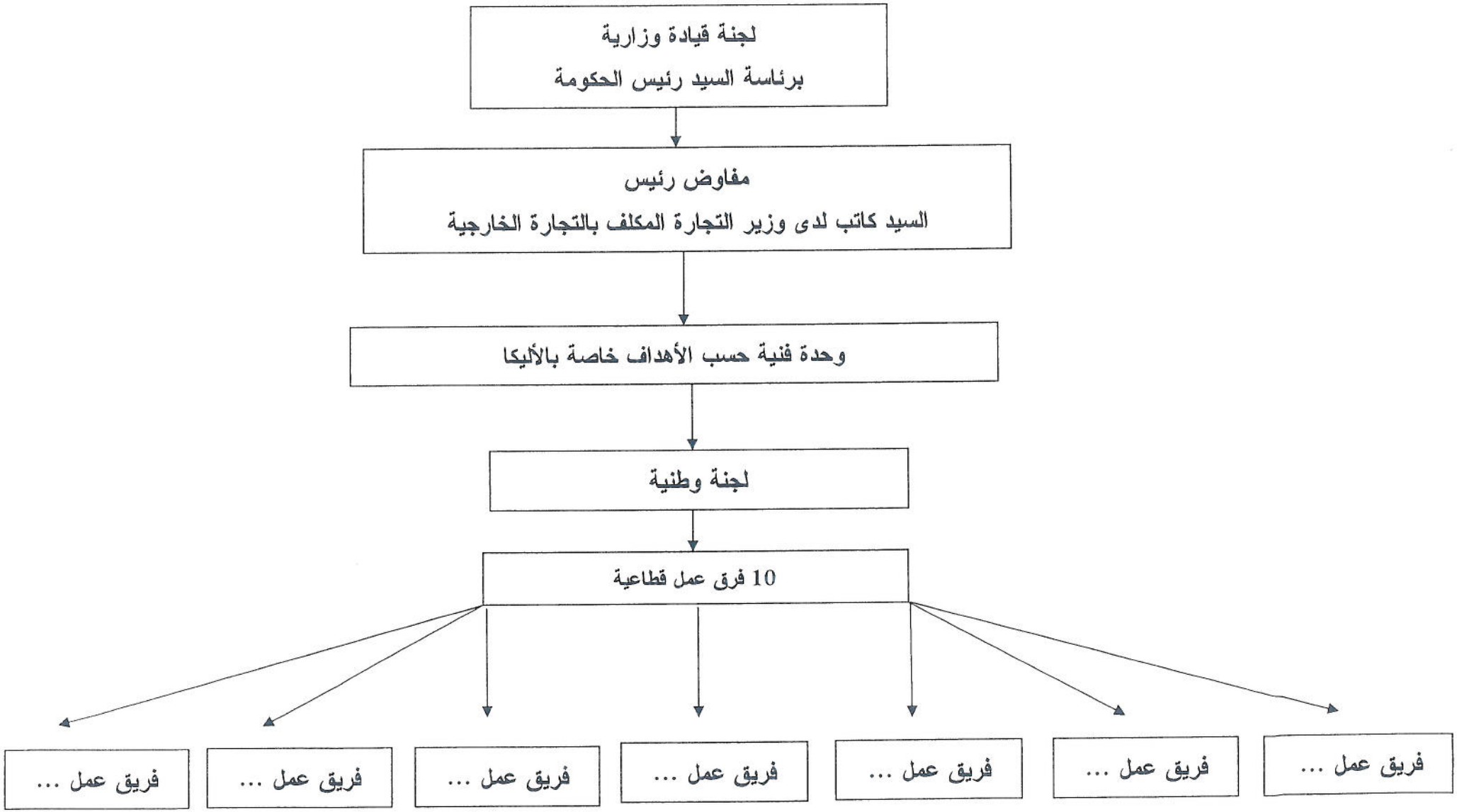
لجنة قيادة وزارية
برئاسة السيد رئيس الحكومة
مفاوض رئيس
السيد كاتب لدى وزير التجارة المكلف بالتجارة الخارجية
وحدة فنية حسب الأهداف خاصة بالأليكا
لجنة وطنية
10 فرق عمل قطاعية
فريق عمل ...
فريق عمل ...
فريق عمل ...
فريق عمل ...
فريق عمل ...
فريق عمل ...
فريق عمل ...